

اقتصاد

فوق الطاولة

«إحلال المستوردات».. تعابير باردة!

علي محمود هاشم

لا يمكن للمرء مقاومة الإحساس بالبرودة لدى متابعته إعلان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قبل أيام «الانتهاه من دراسة المواد الـ٤٠ المرشحة للتصنيع محلياً ضمن برنامج إحلال المستوردات».

إحلالاً لنشاطه التقليدي في تسيير الأمور، يدرك الوزير أن المبادرة تعنيه بشكل شخصي، فهي ربما نافذته الوحيدة للإطال كراسم سياسات على الاقتصاد الوطني من باب الاستجابة العمالية لواجبه الحقيقية، ولأنها كذلك، فلربما كان المرء بحاجة إلى تلك «الجذوة» التي نجح من خلالها بإشاعة الأمل في هواء قطاع الإنتاج الوطني ساعة إعلانه عن إطلاق المبادرة نهاية العام الماضي.

للقوف بدقة على مدى اختلال المشاعر باردها وساخنها، يجدر بوزير الاقتصاد العودة إلى تلك الأيام لحظة إطلاق المبادرة، ورسم خط بياني يصلها بساعة الإعلان عن الانتهاه من وضع مضامينها العملية، ليتأكد بأنه نجح جيداً بإشاعة التشاؤم، ففي تلك الأيام من العام الماضي، كان سهلاً على المرء قطف الأمل وهي تتراقص بين كلمات مفنداً ما قد تصير إليه أمور التعافي بعد تمريره من باب الإنتاج المحلي نحو راب الثغرات القاتلة في ميزاننا التجاري، أبرز المسؤولين عن الغالبية الساحقة من ألمانا الاجتماعية، وعن حالة التضاد التي باتت تقبض بكلماتها على رقية قراراتنا النقدية مهددة بالتفويضين التلقائين: الركود، والتضخم.

في إعلانه الانتهاه من دراسة السلع الـ٤٠، كان حرياً بوزير الاقتصاد ألا يكبح من اندفاع تلك الآمال المعقودة على النتائج باستخدام عبارات (على المدى الطويل) التي لا يحتملها واقع الحال.

ومع ذلك، فهذا الشق ليس سوى (أوقية) من بواعث التشاؤم المغلفة (بالواقعية) لدى تفكيده ومرحل المبادرة وأثرها المتوقع على الاقتصاد الوطني، أما (كونتيزنر التشاؤم)، فوجدته الرشفة البيروقراطية التي ربط الوزير من خلالها نجاح المبادرة بتعاقبنا من سلسلة الأمراض الإدارية والاقتصادية المزمنة، فيعد ربط مآلاتها بمدى التزام الجهات والوزارات المعنية بتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية بموجب البرنامج.. والتسويق السليم للفرص الاستثمارية الخاصة بالصناعات التي تم اعتمادها كصناعات بديلة من المستوردات.. وتيسير الإجراءات اللازمة لهذه المشروعات الاستثمارية.. وضبط التهريب وتمكين الحماية.. يمكن التساؤل: ما الذي بقي من المبادرة ولها؟!.. فلو أصلحنا كل ذلك، فلماذا نحتاج هذه المبادرة أصلاً؟!..

في توازن المسؤوليات، يجدر التيقن من أن وزير الاقتصاد ليس موقعاً سهلاً في الحكومات.. كما مبادرة إحلال بدائل المستوردات ليست خياراً رافهاً لاقتصادنا الاجتماعي.. بينما الحكومة ليست مجرد مكتب دراسات يضع المقترحات، بل سلطة!

كل ذلك يعني أن التزام الجهات وتبسيط الإجراءات ومكافحة التهريب وتمكين الحماية هي مهام تقع في صلب المبادرة وقد يجدر التعاطي مع أسباب نجاحها من خارج الأطر البيروقراطية المعتادة حتى لو استلزم الأمر دفعها إلى جزيرة مستقلة من القوانين والإجراءات.

ولا أحد في الحكومة، كل الحكومة، يمكنه أن يقف حياداً منها، أو التخفف من مسؤوليته في توضيح المتطلبات الضرورية للمضي فيها ما دامت ليست خياراً رافهاً، وما دامت «تنسجم مع التوجهات التنموية للطاولة للحكومة ولقطاعات رادئة تمتلك مقومات النمو والتطور»، كما قال وزير الاقتصاد ذاته، مردداً شعارات الحكومة!.

هنا غانم

بدأت اللجنة الحكومية العليا الخاصة بإصلاح القطاع العام الاقتصادي أول اجتماعاتها مؤخراً، إذ تم الاتفاق على وضع النقاط الأساسية للعمل خلال المرحلة القادمة، وآلية واضحة للسياسات العامة المتعلقة بإصلاح القطاع العام الاقتصادي.

وبحسب محضر الاجتماع (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد اشتملت المقترحات على طلب إعادة الهيكلة الإدارية والتنظيمية للجهات العامة، ودراسة واختيار الإجراءات الممكن تطبيقه على كل مؤسسة أو شركة عامة بغية إعادة هيكلتها عند الضرورة، مع إبقاء المؤسسات العامة على شكلها القانوني المعروف اليوم، مع إعطائها القدر الكافي من المرونة في العمل، وخاصة من حيث القوانين والأنظمة التي تخضع لها، إضافة إلى دمجها بمؤسسات أو شركات أخرى، أو على العكس تجزئتها إلى وحدات والأنظمة وممارسات الإدارة ذاتها التي تنطبق لتحويلها إلى كيان اقتصادي.

وبعد أن يتم تحويلها إلى كيان اقتصادي مستقل، يعمل وفق آليات السوق، سواء كانت شركة أعمال أم شركة تجارية، فإن هذا الكيان يجب أن يكون ذا تناقصية عالية، وذلك بعد إعادة هيكلتها، بحيث تنطبق عليها القوانين والأنظمة وممارسات الإدارة ذاتها التي تنطبق على القطاع الخاص.

وشدد المحضر على أنه لا علاقة مباشرة لهذه القضية بأي تغيير في الملكية، فلا شيء يمنع من الإبقاء على ملكية الدولة كاملة عند إنجاز هذا التحول، ومن الممكن حلها وتصفيتها، أو طرحها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو تحويل المؤسسات العامة التي تتبع لها مجموعة من الشركات (مثل مؤسسات القطاع العام الصناعي أو الإنشائي.. إل) إلى شركات قابضة، والشركات العامة التابعة لها إلى شركات تملكها

هذه مقترحات لجنة إصلاح القطاع العام:

شركات قابضة في الصناعة والإنشاءات وتحويل أخرى إلى مساهمة تطرح للاكتتاب العام



مجلس أعلى للإصلاح وإعادة تقييم أصول المؤسسات والشركات العامة لتحديد رأسمالها

يجب أن تتم على التوازي مع إعادة الهيكلة التنظيمية، بحيث تجري في كل مؤسسة أو شركة عامة، إعادة تقييم أصولها، بهدف تحديد بنية رأس المال، وذلك وفق دراسات جدوى تجرى لكل حالة، وقد يتطلب ذلك إعادة رسملة الشركة الناتجة عند التحويل إلى شركة تجارية، والأهم - بحسب المحضر - بحث القضايا المتعلقة بالمملكة، وثمة خيارات متعددة يمكن اعتماد المناسب منها بحسب دراسة الجدوى، والسياسة العامة للدولة، ومن أبرز هذه الخيارات ضرورة الإبقاء على ملكية الدولة، ويكون الشكل الناتج مؤسسة أو شركة عامة مع تعديل القوانين الناظمة لعملها، أو شركة مغفلة تعمل وفق قانوني التجارة والشركات.

كذلك التحول إلى شركة مساهمة مغفلة أو مفتوحة، مع إمكانية طرح جزء من الأسهم على الاكتتاب العام وقد تكون للعاملين في الشركة، وذلك وفق ضوابط تقرها الحكومة، مع إمكانية النظر عند الحاجة في رسملة الشركات بعد إعادة الهيكلة، مثل الرسملة المباشرة من القرية العامة، أو من الأموال الخاصة للشركة، أو عن طريق الاقتراض من المصارف العامة أو الخاصة، الخ. ومن المقترحات يمكن أيضاً دراسة إحداهت صندوق تمويل خاص لهيئة المالية للشركات، في حال توفر موارد كافية له.

إضافة لذلك تم وضع برنامج على التوازي مع ما سبق لتقديم المساعدة التشغيلية للشركات الخاضعة لعملية إعادة الهيكلة، وإعداد برامج التدريب اللازمة لتنمية الموارد البشرية وتطوير مهارات الإدارة، والمهارات المالية والمحاسبية، والتسويق وخاصة لدى الإدارات العليا والوسطى، إضافة إلى دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لإعادة الهيكلة.

وشدد المحضر عند وضع الخطط التنفيذية على تحديد الجهات المعنية بتنفيذ خطوات العمل السابقة كافة والمدد الزمنية لتنفيذ.

ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

وفي حال الإبقاء على الشكل القانوني المعروف اليوم، يجب دراسة تعديل القوانين الناظمة لعمل هذه المؤسسات مثل قانون المؤسسات العامة، والقانون الأساسي للعاملين في الدولة، والأنظمة المالية والمحاسبية، وقانون العقود.. الخ. منحها المرونة المطلوبة، مع ضرورة منح مجلس الإدارة صلاحيات واسعة، ويجب أيضاً توضيح النظام الضريبي المطبق عليها، وتمتعها بضمانة الدولة، وأسلوب ارتباطها بالموازنة العامة للدولة كالتحويل الذاتي.

سياسة الدعم

اقترحت اللجنة أيضاً دراسة علاقة سياسات الدعم الحكومية المعتمدة بنققات وإيرادات المؤسسات العامة التي بقيت على شكلها القانوني المعروف اليوم، مع الأخذ بالحسبان أن القانون الأساسي الموحد للعاملين في الدولة وقانون العقود (الموحد) يجب أن يعدل بحيث ينطبق في المقام الأول على القطاع العام الإداري وبعض العاملين الإداريين في القطاع الاقتصادي.

كما يجب تحديد تشكيل الهيئات العامة ومجالس إدارة الشركات وفق الخيار المعتمد عند إعادة الهيكلة، إضافة لوضع قانون جديد لإحداث وتنظيم الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التي تملكها الدولة كلياً أو جزئياً وعلاقتها بالمرافق العامة. أما إعادة الهيكلة المالية وفق الإطار المقترح لإصلاح القطاع العام الاقتصادي، فلا بد من إطلاق عملية إعادة الهيكلة المالية علماً أنها عملية معقدة وحساسة، لكن

تلك الشركات القابضة، أو أي إجراء آخر يكون مناسباً لحالها.

عمالة فائضة!

أكد المحضر ضرورة دراسة تحديث الهياكل التنظيمية في المؤسسات الخاضعة لإعادة الهيكلة، إضافة إلى معالجة موضوع العمالة الفائضة بالاستفادة من البنى المؤسسة القائمة، في حال تبيّنت كفايتها لذلك، ويمكن إضافة إلى ذلك التفكير في إحداث مؤسسة خاصة لاستيعاب وتدريب العمالة الفائضة، مع إمكان إعادة استخدام جزء من هذه العمالة في بعض الشركات بعد إعادة هيكلتها.

كما يجب الاتفاق على إطار تنظيمي فعال لإدارة عملية تحويل المؤسسات والشركات العامة إلى كيانات اقتصادية لدى جهة يجري تحديدها (مثلاً مجلس أعلى لإصلاح القطاع العام الاقتصادي يحدث لهذا الغرض)، ويتبع بصلاحيات اللازمة بموجب قانون خاص بذلك إن لزم الأمر.

أما بخصوص الأطر القانونية التي تنظم عمل المؤسسات العامة، فقد تم الاتفاق على دراسة الأطر القانونية والتنظيمية التي تنظم عمل الجهات العامة، وتحديد مجموعة القوانين والأنظمة التي تخضع لها، بحيث يتم وضع إطار قانوني يوضح شكل ارتباط كل مؤسسة أو شركة عامة أو مجموعة من الشركات العامة والمرافق العامة وتقديم الخدمات العامة.

أما في حال تحويل المؤسسة إلى شركة تجارية تملكها الدولة، فتعمل الشركة الجديدة تحت أحكام قانون التجارة والشركات، ويكون لها نظام أساسي خاص بها، ونظام داخلي وتنظيمي، ونظام للاستخدام يتوافق مع قانون العمل، وأنظمة مالية ومحاسبية، ونظام المشتريات، وتخضع في هذه الحالة إلى قواعد الحوكمة المؤسسية المعروفة من حيث صلاحيات الهيئة العامة

فوضى بالإضافات الغذائية في الأسواق.. و«هيئة المواصفات»؛ كثير من الصناعيين لا يعرفون الكمية المناسبة!

| وفاء جديد

من جهتها، بينت مديرة المديرية الفنية في هيئة المواصفات والمقاييس السورية ثراء قبيلي أن الجودة عبارة عن مجموعة سمات وخصائص يجب أن يتصف بها المنتج أو السلعة أو الخدمة لتحقيق الطلب الذي وجدت من أجله، وأنه يلزم لتحقيق الجودة تعاون الهيئات الناظمة.

ولفتت إلى أن أسس البنية التحتية للجودة تتمثل بالمواصفة والقياس أو المعايير، إلى جانب تقييم المطابقة (جهة خاصة بالخباير التي تحدد ما إذا كان المنتج مطابق للمواصفة)، والاعتماد الذي يعد الجهة التي تصادق على الخباير أو الجهات المانحة للشهادة، موضحة أن المواصفة عبارة عن وثيقة وضعت بالتوافق، أي إن العناصر المساهمة بوضع المواصفة يجب أن تتفق على محتوى المواصفة النهائي، وذلك لوضع مواصفات تحدد خصائص وسمات منتج أو خدمة للاستخدام العام، بعد إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة.

وأشارت قبيلي إلى الدور المهم للمواصفة في الاقتصاد الوطني، إذ إنها تعد عاملاً مهماً في الصادرات والواردات، كما أنها تقلل من تكاليف الإنتاج لأنها تحد من الهدر عبر الإجراءات المضبوطة، إلى جانب تشجيعها للبحوث والدراسات.

بدورها، بينت رئيس دائرة المنتجات الغذائية في هيئة المواصفات والمقاييس السورية ميساء أبو الشامات أن المواصفة تزيل العوائق والحواجز أمام التجارة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وهي شرط أساس لتبادل السلع، مشيرة إلى فائدة المواصفات بالنسبة للشركات، إذ إنها تخفف تكاليف المعاملات، وتخفف الإنفاق على الاتصالات التجارية.

ولفتت إلى المراحل التي تمر بها المواصفة القياسية والتي تبدأ بالاقتراح ثم الإعداد واجتماع اللجنة المعنية التي تضع مسودة المواصفة ثم التعميم والمصادقة على نص المواصفة لتنتهي بالنشرة. وكان عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلال قد استهل الندوة بالحديث عن أن المواصفات القياسية في أي بلد تعتبر صمام الأمان للمواطن.

كشف مدير المديرية الغذائية في هيئة المواصفات

والمقاييس السورية نضال عدرا عن وجود فوضى في الأسواق لجهة الإضافات الغذائية، «إذ ليس هناك التزام بنسب الإضافات الموجودة، وإن الكثير من المصنعين لا يعرفون مقدار الكمية المناسبة التي يجب وضعها»، مشيراً إلى أن الخباير بإمكانها فقط اكتشاف وجودها من عدمه، وليس كشف كمياتها وهذا ينعكس سلباً على مراقبتها بشكل فعال.

جاء ذلك خلال ندوة الأربعماء التجاري أمس التي خصصتها غرفة تجارة دمشق للحديث عن المواصفات والمقاييس للمنتجات والخدمات، حيث نوه عدرا بأن هناك توجيهاً من وزير الصناعة للعمل بوضع شعار على الأغذية العضوية (أغذية حلال)، وهناك لجنة وطنية «للحلال» التي أنشأت مواصفة خاصة للأغذية الحلال، وجهات المنح، وجهات الاعتماد، وهناك توجيه لاختيار شعار الحلال السوري لتقوم هيئة المواصفات بالإشراف على مراقبة الشركات بالأسواق.

وبين أن المواصفة الغذائية تضم الكثير من المعلومات التي تهتم المستهلك وتهتم بصحته وسلامته والقيمة الغذائية التي يحصل عليها من المنتج، لافتاً إلى أهم المتطلبات للمواصفة الغذائية، كأن تكون ملائمة للمستهلك واحتياجاته الغذائية.

وأشار إلى أن المواصفة تعتبر الحد الأدنى للجودة، وبالتالي فإنها في حال عدم تطبيق متطلبات المواصفة يعتبر المنتج مخالفاً وغير معترف عليه، مبيهاً أن عدد المواصفات الكاملة تقارب ٤٤٠٠ مواصفة منها نحو ٩٥٠ مواصفة غذائية. وأوضح الفرق بين المواصفات الإلزامية وغير الإلزامية، فالمواصفات التي تهتم بالمنتج والمواصفات الصحية تعد إلزامية على حين أن طرق التحليل تعتبر غير إلزامية، إذ تسمى المواصفات التي تختص بسلامة المستهلك، مواصفات أفضية تهتم بكل ما يتعلق بالغذاء، على حين أن المواصفات العمودية تعد مواصفات للمنتج ذاته.

بوسطي ٢,٧ مليون ليرة للقرض!

السوريون اقترضوا ١١ مليار ليرة من «العقاري» منذ بداية ٢٠١٩ منها ٤,٥ مليارات قروضاً شخصية



عبد الهادي شباط

منذ بداية العام العقاري ٣٩٨٨ قرضاً حتى تاريخه، بقيمة تصل لنحو ١١ مليار ليرة (أي بوسطي تقديري ٢,٧ مليون ليرة للقرض)، منها نحو ٤,٥ مليارات ليرة قروضاً للأشخاص، ونحو ١,٦ مليار ليرة قروضاً لإنمائية، والبقية قروض متنوعة في مجال تخصصات المصرف الرئيسية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين مدير لدى المصرف العقاري أن التوجه الحالي يستهدف التوسع في منح السهيلات الائتمانية، وزيادة مساحة التوظيفات، وفق حالة تنسيق بين المصرف والحكومة لتحديد وتصويب أولويات التمويل خلال المرحلة الراهنة.

وأشار إلى أنه ليس لدى المصرف الكثير من الطلبات على القروض الاستثمارية

حالياً، بينما تصل عشرات الطلبات يومياً للمصرف طلب القروض الإنمائية (للبن،) وأن المصرف جاهز لتلبية هذه الطلبات، وهو ما يعمل عليه وفق محددات وضوابط مجلس النقد والتسليف، إضافة إلى تفعيل قرض البطاقة الذي توقف خلال سنوات الحرب على سورية، وهو منتج مهم حالياً ويحقق منفعة لشريحة واسعة من العاملين في الدولة، إضافة إلى أن المصرف يعمل على تفعيل وإطلاق قروض جديدة تلبى متطلبات المرحلة الحالية.

وفي ملف القروض المتعثرة بين أن المصرف استطاع دولة وتسوية نسبة كبيرة منها، إذ تمت تسوية نحو ٧٦٨ قرضاً متعثراً خلال العام الجاري بقيمة تصل ٢,٩ مليار ليرة، وأنه لم يبق الكثير من القروض المتعثرة لدى المصرف، وخاصة القروض التي تعود لكارب المتعثرين، منوهاً بأن المصرف يعتمد على التواصل والحوار مع أصحاب القروض التي مازالت متعثرة لإجراء التسويات. وبين أن المصرف مستمر في تقديم الكثير من الخدمات ويتجه للتوسع في مختلف التجمعات السكانية عبر فتح المكاتب التي تؤسس لفروع مستقبلاً، ومن هذه المكاتب مكتب المفتوح والموازي والمؤسسية العامة للإسكان ومكتب الآداب الذي يقدم الخدمات لشريحة واسعة من طلاب التعليم المفتوح والموازي ومكتب سكنية، وغيرها من المكاتب التي يتم العمل على تزويدها بكل مستلزمات العمل وتأمين الكوادر المناسبة.

ولفت إلى أن واقع الصرافات الراهن غير جيد، والمشكلة في عدم توافر قطع الصيانة والإصلاح لهذه الصرافات التي تجاوزت عمرها الافتراضي، وأصبح معظمها متهالكا بينما خرج عن الخدمة العديد من هذه الصرافات بفعل ظروف